

كورونا يفرض توسيع رقعة مزارع الأسماك العالمية تقلص الصيد بواقع 6.5 في المئة

تؤكد تحليلات الخبراء أن أزمة فيروس كورونا المستجد ستعطي حافزاً أكبر لتوسيع رقعة مزارع الأسماك حول العالم، وستدفع حكومات الدول إلى التفكير في كيفية إعادة النظر في استثمارات الثروات السمكية بما يحقق الأمن الغذائي خاصة خلال فترة انتشار الأوبئة.

روما - اعتبر خبراء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) في تقرير حديث أن أزمة الوباء أثارت قضية السعي إلى زيادة الاستثمارات في مزارع الأسماك، وفق معايير التنمية المستدامة والإدارة الفعالة لهذا النوع من المجالات.

ورغم أن تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية يستند إلى معلومات سُجّلت قبل انتشار الوباء، لكن المعلومات الأساسية التي يتضمنها التقرير تساعد الفاعل بالفعل على الاستجابة عبر توفير الحلول الفنية والتدخلات المستهدفة لقطاعي مصايد الأسماك والزراعة.

وأشار المدير العام للفاو شو دونيو إلى هذين المجالين من بين القطاعات الأكثر تأثراً بال جائحة، ولذلك يفترض أن تضع حكومات الدول، وخاصة المطلة على السواحل، استراتيجيات جديدة لتحفيزها.

وقال دونيو إنه "من المعروف أن الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك هي من بين أكثر الأطعمة الصحية على وجه الأرض، وليس ذلك فحسب، بل إنها من المنتجات الأقل تأثيراً على البيئة الطبيعية".

وشدد على أن هذه المنتجات يجب أن تلعب دوراً أكثر مركزية في استراتيجيات الأمن الغذائي على جميع المستويات.

وأوضح المدير العام أن ما جاء في التقرير عن تزايد الألة يانه في الوقت الذي تنم الإدارة الفعالة لمزارع الأسماك عن نتائج في تعزيز مخزونات الأسماك أو إعادة بنائها، فإن عدم تطبيق هذه الإجراءات يهدد مساهماتها في الأمن الغذائي.

ووفق الفاو، يتم صيد ما نسبته 34.2 في المئة من مخزونات الأسماك الآن عند مستويات غير مستدامة بيولوجياً.

وهذه النسبة الكلية مرتفعة للغاية ولا تتحسن على مستوى العالم رغم أنه من المأمّن أن 78.7 في المئة من جميع الأسماك التي يتم اصطيادها تأتي من مخزونات مستدامة بيولوجياً، إضافة إلى ذلك فإن توجهات الاستدامة للعديد من الأصناف الرئيسية من الأسماك تتحسن.

وتظهر تقديرات الفاو أن نشاط الصيد العالمي للأسماك قد انخفض بنحو 6.5 في المئة نتيجة للقيود ونقص العمالة بسبب حالة الطوارئ الصحية التي فرضت لاحتواء الجائحة.

وقد أثر تعطّل النقل الدولي بشكل خاص على منتجات تربية الأحياء المائية المعدّة للتصدير، في حين أثر انخفاض السياحة وإغلاق المطاعم بشكل كبير على قنوات التوزيع للعديد من أنواع الأسماك، رغم أن مبيعات التجزئة ظلت مستقرة أو زادت بالنسبة للأسماك المجمدة والمعلبة والمتخلّصة والمدخنة ذات الصلاحية الأطول.

وفي أجزاء من منطقة البحر المتوسط والبحر الأسود، أُجبر أكثر من 90 في المئة من صغار الصيادين على التوقف عن العمل بسبب عدم القدرة



مورد مستدام بحاجة إلى اهتمام أكبر

ازدهار التهريب مع سوريا يستنزف ما تبقى من الاقتصاد اللبناني

المشكلة تعقد مهمة تنفيذ بيروت صفقة صندوق النقد



تأثيرات عميقة على المنتجات المحلية

اللبناني راوول نعمة بدعم السلة الغذائية. وقال إن "كل منتج سيُدمع سيتم تهريبه".

وتعتبر الزراعة اللبنانية من بين أكثر القطاعات تضرراً من عمليات التهريب، لأن القائمين عليها لا يجدون أحباباً طريقاً من أجل تصريفها سواء في السوق المحلية أو حتى في دول الجوار.

ويؤكد محللون أن الاقتصاد اللبناني استفاد بشكل أو بآخر من الحرب السورية، تماماً كما استفاد من كافة الحروب التي مرت على المنطقة حيث نزحت إليه رؤوس الأموال هرباً من الحرب في بلادها، مثلما حدث في العراق والكويت.

وأضافوا أن هذه الأموال بدأت بالانخفاض مع تطور الأزمة بسبب الصراع السياسي في لبنان بشأن الأزمة السورية، الذي أدى إلى هروب رؤوس الأموال لأنها لم تجد الترحيب وبسبب تدهور الوضع الأمني.

ويحتضن لبنان اليوم أكثر من 1.2 مليون نازح سوري من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، وبينهم الكثير من الأثرياء الذي يستثمرون أموالهم في لبنان، وقاموا بتأسيس الكثير من الشركات والمصانع.

ويرى الخبراء أن العمال السوريين الذين تواجدهم بكثرة قبل الأزمة لم يكونوا يساهمون في تحريك العجلة الاقتصادية، لأنهم كانوا يعملون في لبنان بهدف إعالة عائلاتهم في سوريا، لكنهم حالياً ينفقون مداخيلهم داخل لبنان.

ويواجه حزب الله اتهامات مباشرة بالمسؤولية عن هذا الملف لتحالفه الوثيق مع النظام السوري، وهو ما يجعل حلول هذه المعضلة تتضاعل بشكل أكبر.

ويقول النائب عن حزب الله أمين شري إن الموضوع يجب أن يُطرح على المعنيين مثل الحكومة والأجهزة الأمنية، وهم مكلفون بتطبيق قرارات مجلس الدفاع الأعلى في هذا الخصوص.

أما النائب عن التيار الوطني الحر أسعد درغام فيعتقد أنه من الأفضل في ملف ضبط الحدود التعاون بين البلدين وفق الاتفاقيات المبرمة "ولاسيما في موضوع المخابر غير الشرعية".

ويشهد لبنان منذ منتصف أكتوبر الماضي احتجاجات غير مسبوقه مطالبة برحيل الطبقة السياسية، التي يعتبرها المحتجون مسؤولة عن الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، والذي يرون فيه السبب الأساسي لانهايار المالي والاقتصادي.

ويحمل العديد من الخبراء مصرف لبنان المركزي جانبا من المسؤولية عن انتعاش عمليات التهريب عبر الحدود مع سوريا.

ويقول الخبير الاقتصادي باتريك مارديني إن سبب التهريب هو سياسة الدعم التي ينتهجها مصرف لبنان، من خلال دعم المحروقات والطحين والقمح، والتي تباع في لبنان بأقل من كلفتها.

ورجح مارديني اتساع عمليات التهريب في ظل طلب وزير الاقتصاد

واشترط البنك الدولي لمساعدة لبنان، إغلاق المخابر غير الشرعية مع سوريا، كإحدى أدوات التسرب المالي والسلمي.

ويرى وهبي قطيشا، العميد المتقاعد والنائب البرلماني عن كتلة القوات اللبنانية، أن النظام السوري المحاصر هو المستفيد الأكبر من المخابر غير الرسمية مع لبنان.

ونسبت الأناضول لوهبي قطيشا قوله إن "المخابر غير الرسمية تهريب إلى النظام السوري المواد الإستراتيجية المدعومة في لبنان، كالطحين والمازوت والأدوية والدخان".

وأضاف أن "جماعات في لبنان تستفيد أيضاً من هذا الواقع؛ مشيراً أن هناك تهريباً من جانب النظام السوري". وتابع أن "البضائع التي تصل إلى منطقة بانياس السورية تهرب إلى لبنان عبر قوى متعاونة مع النظام مثل الإلكترونيات، ما يحرم الدولة اللبنانية من عائداتها الضريبية".

وتعتبر العلاقة مع النظام السوري، من أبرز المسائل الخلافية في لبنان وطالب قوى وأحزاب لبنانية، في مقدمتها القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع، والحزب التقدمي الاشتراكي، بزعامة وليد جنبلاط، التحقيق في قضية تهريب الطحين والمازوت إلى سوريا.

ولكن حزب الله وحليفه التيار الوطني الحر، الذي ينتمي إليه رئيس البلاد ميشال عون، يعتقدان أن ضبط الحدود بين لبنان وسوريا يجب أن يتم بالتعاون بين البلدين.

تتزايد التحذيرات من دخول الاقتصاد اللبناني إلى مستوى أعمق من الأزمة، في ظل تنامي انتعاش التجارة غير القانونية مع سوريا وبسبب ضعف الرقابة على الحدود، الأمر الذي يعقد من برنامج الإصلاح الذي تنوي بيروت القيام به بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

بيروت - طفت قضية المخابر غير الرسمية على السطح مرة أخرى في لبنان، مع وضع صندوق النقد الدولي إغلاقاً شرساً لتقديم المساعدة للبلاد التي تُشن تحت أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990.

وعمق ازدهار التجارة الموازية على ما يبدو من جراح الاقتصاد اللبناني الذي يعاني ويلات الأزمات المتتالية نتيجة عوامل داخلية مرتبطة بالفساد والبيروقراطية، وعوامل خارجية تتعلق بالاضطرابات في دول المنطقة وفي مقدمتها الجارة سوريا.

ويبلغ عدد المخابر الرسمية بين سوريا ولبنان خمسة مخابر. وقال المجلس الأعلى للدفاع في لبنان، العام الماضي، إن 124 معبراً غير رسمي تمر خلالها عمليات تهريب واسعة بين البلدين.

ويرى كثير من اللبنانيين وأطراف سياسية في المخابر غير الرسمية تهديداً مباشراً للاقتصاد، وللمفاوضات التي تجريها الحكومة مع صندوق النقد.

ويظن معارضو النظام السوري في لبنان بعدم الرضا لخطوات التطبيع بين بلدهم ودمشق، والتي ترجمت في نهاية 2017 إعادة فتح معبر القاع جوسيه وقبلها تعيين سعيد زخيا سفيرا للبنان لدى دمشق.



هذا المعبر هو أحد المخابر الرسمية بين الجارين، ويقع في شرق لبنان وفي محافظة حمص وسط سوريا، وأقل في العام 2012 مع بداية النزاع السوري بعد سيطرة الفصائل المعارضة على الجهة المقابلة من الحدود.

ويشوق لبنان طريقاً وعرّة لإصلاح الاختلالات التي تسببت إلى كل مفاصل الاقتصاد. وبدأت الحكومة اللبنانية في 11 مايو الماضي، مفاوضات مع صندوق النقد سعياً منها للحصول على تمويل خطتها لإنقاذ اقتصاد البلاد من أزمة اقتصادية، دفعت لبنان إلى تعليق سداد ديونه الخارجية.

باريس ترصد 15 مليار يورو لإنقاذ صناعة الطيران

ونكرت الحكومة في بيان أن الخطة ستقدم مساعدات واستثمارات وقروضاً وضمائمات تشمل 7 مليارات يورو، أعلن عنها من قبل للخطوط الجوية الفرنسية.

وتعزز الخطة التي قدمها أعضاء الحكومة من بينهم وزير الاقتصاد الفرنسي بعض الإجراءات المتاحة بالفعل مثل برامج دعم العاملين الحاصلين على إجازات وضمائمات ائتمان للصادرات.

وفي حين يعاد النظر في نحو ثلث الوظائف البالغ عددها 35 ألفاً، والمخصصة للأبحاث والتطوير في مجال صناعة الطيران بسبب المشاكل التي يواجهها القطاع فإن الهدف هو التحضير للنماذج الجديدة من الطائرات

وقال الوزير في بيان "نعلن حالة الطوارئ لإنقاذ صناعتنا للطيران لتصبح أكثر قدرة على التنافس وأقل تسبباً في التلوث من خلال تطوير الطائرة التي تحافظ على البيئة مستقبلاً".

وأوضح أنه سيتم تخصيص المبلغ من الأموال العامة خلال السنوات الثلاث المقبلة للأبحاث والتطوير لإنتاج في 2035 طائرة لا ينبعث منها الكربون.

وتشمل الخطة صندوق استثمار يبدأ بمبلغ نصف مليار يورو ويهدف للوصول إلى مليار يورو لدعم تطوير يورو كمساعدات أخرى للمساهمة في تحديث مصانع لمقاولين فرعيين في القطاع.

كما ستستثمر فرنسا 1.5 مليار يورو على مدار ثلاث سنوات لدعم الأبحاث في تكنولوجيا طيران جديدة صديقة للبيئة وستتم إنتاج مبلغ 300 مليون يورو للعام الجاري.

باريس - كشفت فرنسا النقاب الثلاثاء عما وصفته بـ"حزمة دعم لصناعة الطيران"، بعد أن بات عدد كبير من الوظائف على المحك، وسط تراجع للطلب على السفر الجوي بسبب انتشار الوباء.

ويظهر هذا التمشي مدى التحديات التي باتت تعاني منها الصناعات الفرنسية كغيرها في بلدان أوروبية نتيجة الإغلاق الاقتصادي في أنحاء العالم.

وتضرر قطاع الطيران بسبب انهيار الطلب العالمي على السفر في أعقاب إجراءات مشددة لمكافحة انتشار جائحة كورونا شملت إغلاق الحدود والمناذ بين الدول داخل المنطقة الأوروبية.

وأعلن وزير الاقتصاد برونو لومير عن تفاصيل الخطة البالغة قيمتها 15 مليار يورو، والتي ستتم تجزئتها على عدة مراحل لتشمل كافة مدخلات هذه الصناعة لتصل إلى اعتماد البصمة الكربونية في إنتاج النماذج الجديدة مستقبلاً.



برونو لومير
نعلن الطوارئ دعماً
لهذه الصناعة لتصبح
أكثر تنافسية